الحملة الدولية للتضامن مع الأسرى
في سجون الإحتلال الإسرائيلي
"تضامن"

تقرير مُفصل
حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأَسرى
خلال العَام 2017

عامُ تشريع الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى

17

إعداد
مركز أسرى فلسطين للدراسات
و حملة تضامن الدولية
يناير 2018

تقريرٌ ملخّص
حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأَسرى
خلال العام 2017

عامٌ تشريع الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى

إعداد

مركز أسرى فلسطين للدراسات

و حملة تضامن الدولية

يناير 2018

مقدمة

واصلت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقالات خلال العام 2017، والتي يعتبرها الاحتلال أداةً من أدوات القمعِ اليومية التي يلجأ إليها لمحاربة الشعب الفلسطيني والتأثير على مقاومته، لذلك يشترك بها كل أركان كيان الاحتلال بمؤسساته الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية، ومع اندلاع إنتفاضة القدس في أكتوبر من العام 2015، وكذلك تجدد الهبة بعد قرار الرئيس الأمريكي «ترامب» باعتبار القدس عاصمة للكيان، شهدت الأراضي الفلسطينية حملات اعتقالٍ مسعورةٍ وعشوائيةٍ بهدف إخماد الإنتفاضة ومنع تصاعدها .

وتطال الاعتقالات كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها أطفال ونساء ومحررين، وتجار، وكبار سن، وناشطين حقوقيين، وإعلاميين، وصيادين، ونواب المجلس التشريعي وقادة فصائل، ومرضى،ومعاقين .

وعملية الاعتقال تأخذ عدة أشكالٍ ولكن غالبيتها تكون بعد اقتحام المنازل في أوقاتٍ متأخرةٍ من الليل وتحطيم معظم محتوياتها، وترويع المواطنين، وقد يصاحبها في بعض الأحيان ضربٌ واعتداءٌ وسبٌ وشتمٌ وإطلاق نار .

وبحسب فريق البحث الميداني لمركز اسرى فلسطين للدراسات فقد شهد العام 2017 تصاعداً في الاعتقالات من مدن وقرى وأحياء الضفة الغربية والقدس المحتلتين، حيث تم رصد (6500) حالة إعتقال منذ بداية العام، ما يزيد عن ثلثها من مدينة القدس لوحدها.

كذلك واصل الاحتلال خلال العام الماضي إستهداف الأسرى بكل أشكال الإنتهاك والتضييق، وحرمانهم من كل مقومات الحياة، ومنع العلاج والزيارات عنهم، واقتحام غرفهم وأقسامهم والاعتداء عليهم بالضرب، وعزلهم في ظروف قاسية، وفرض الأحكام الإنتقامية بحقهم .

الصحفي الإسرائيلي المعروف «جدعون ليفي» وصف دولة اسرائيل بأنها واحد من اكثر الطغاة وحشية على الأرض.

هذا ويعتبر عام 2017 هو عام تشريع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحريض الممنهج ضد الأسرى ومكانتهم القانونية وتحت غطاء سلسلة من التشريعات والقوانين التعسفية التي تستهدف الوطنية والهوية الفلسطينية مثل قرار بتشديد العقوبات و قرار بمنع زيارات اهالي اسرى حركة حماس من قطاع غزة.

إحصائيةٌ مُحْدَثَةٌ بالأسرى في سجون الاحتلال

عدد الأسرى في سجون الاحتلال حالياً **6500** أسير فلسطيني يتوزعون على **23** سجناً ومعتقلاً ومركز توقيفٍ وتحقيق، من بينهم:

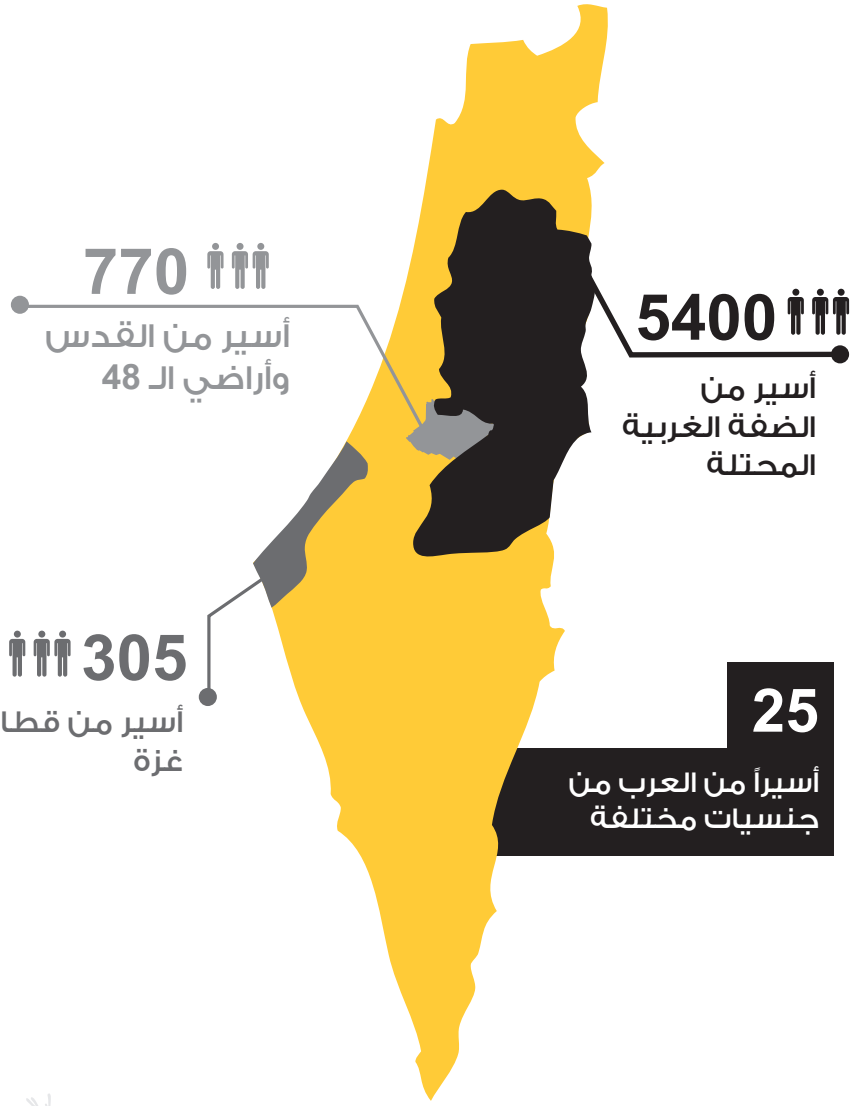

توزيع الأسرى حسب الوضع القانوني

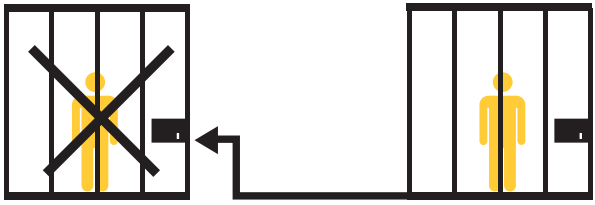

4,800
أسيرٍ محكومٍ

من بينهم **510** أسرى محكومين بالسجن المؤبد مدى الحياة

450
أسيرٍ إداريٍّ

1150
موقوفٍ

توزيع الأسرى حسب الفئات

هناك **57** أسيرةً في سجون الاحتلال، من بينهن:

9 فتيات قاصرات ما دون الثامنة عشر من أعمارهن

3
أسيرات في الاعتقال الإداري

24 أسيرة محكومات بأحكام مختلفة، وأقدمُ الأسيرات ياسمين شعبان، ومعتقلة منذ نوفمبر 2014، ومحكومة 5 سنوات، بينما أعلاهن حكماً الأسيرة شروق دويات ومحكومة بالسجن لمدة 16 عام، ومعتقلة منذ عام 2015.

350 طفل لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر، بينهم **190** محكومين، والباقي موقوفين ينتظرون المحاكمة.

12 نائب من المجلس التشريعي الفلسطيني

9 منهم يخضعون للاعتقال الإداري

52 أسيراً من محرري صفقة التبادل بين حماس و الإحتلال «صفقة شاليط» أعاد الإحتلال إختطافهم مرة أخرى.

1100 أسيرٍ مريضٍ في سجون الاحتلال من بينهم

17 أسيراً مقيمون بشكل دائم فيما يُسمى «مستشفى الرملة» يعانون من أخطر الأمراض

26 أسيراً مصابين ببتر أجزاءٍ من الجسد

4 أسرى يعانون من التهاب الكبد الوبائي

4 أسرى مصابين بشلل نصفي يتنقلون على كراسي متحركة

2 أسيرين كفيفين

21 أسيرًا يعانون من السرطان

عمداء الأسرى

من نطلق عليهم عمداء الأسرى هم من أمضوا أكثر من **20** عاماً في السجون وعددهم **45** من بينهم:

10 من الأسرى تجاوزوا **الثلاثين عاماً** وأقدمهم الأسير «كريم يونس» من الأراضي المحتلة عام **48**.

22 أسيراً، مضى على إعتقالهم ما يزيد عن ربع قرن.

29 أسيراً من القدامى أي المعتقلين منذ ما قبل اتفاق أوسلوا في **1993**، وقد رفض الإحتلال إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة من صفقة إحياء المفاوضات أواخر **2013**.

شهداء الحركة الأسيرة

عدد شهداء الحركة الأسيرة **212** شهيد منذ عام **1967** منهم:

72 أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب.

59 أسيراً نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

74 أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة.

7 أسرى استشهدوا بعدما أصيبوا بأعيرة نارية وهم داخل المعتقلات.

3 استشهدوا خلال العام **2017**

وتنوعت التهم التي تذرع بها الاحتلال لتبرير اعتقال النساء المقدسيات حيث تراوحت بين:

أولاً: التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي وانتهاك الخصوصية

ثانياً: النية بتنفيذ عمليات طعن ودهس

ثالثاً: الرباط في المسجد الاقصى

قوانين وقرارات لا انسانية

قانون إعدام الأسرى

مشروع قانون عنصري يهدف لفرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين شاركوا في قتل إسرائيليين، تقدم به حزب ما يسمى «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف في العام 2015، وقد تم تشكيل لجنة وزارية مصغرة لبحث المشروع قبل طرحه على الكنيست للمصادقة عليه .

ومنذ ذلك الوقت لم يتم الحديث حول هذه الأمر، إلى أن أصبح «ليبرمان» وزيراً للجيش أعيد طرح القانون مرة أخرى في مايو 2016، ولم تتم الموافقة عليه، وفي شهر يوليو 2017 أعاد حزب (إسرائيل بيتنا) طرح هذا القانون مرةً أخرى، حيث تمت المصادقة عليه بالقراءة الاولى.

وينص مشروع القانون على «أنه في حال إدانة منفذ عملية فلسطيني من سكان الضفة الغربية المحتلة بالقتل، فإنه يكون بإمكان وزير الجيش أن يأمر وعبر المحكمة العسكرية بفرض عقوبة الإعدام، وألا يكون ذلك مشروطًا بإجماع القضاة، وإنما بأغلبيةٍ عاديةٍ فقط من دون وجود إمكانية لتخفيف قرار الحكم» .

قانون استثناء الأسرى من زيادة المساحة المخصصة للمعتقل

فى يونيو من العام الماضي ردت المحكمة العليا الإسرائيلية على طلب تقدمت به جمعيات حقوقية للحد من الاكتظاظ في السجون حيث أنه لا تلائم البشر، وأن «المساحة المخصصة اليوم للمعتقل تتناقض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون أساس كرامة الإنسان وحريته» وذلك بوضع حدٍ

أدنى من المعايير للمساحة المخصصة للمعتقل الواحد، وأن تكون 4 أمتار مربعة.

وقد وافقت المحكمة على الطلب، والزمت الحكومة بتوسيع معدل المساحة المخصصة لكل سجين، من ثلاثة أمتار مربعة إلى أربعة أمتار ونصف متر مربع، وهذا يشمل كافة المعتقلين لدى الاحتلال بما فيهم الفلسطينيين.

هذا القرار لم يعجب قادة الاحتلال، حيث يسعى وزير «الأمن الداخلي» الإسرائيلي «جلعاد أردان» لسن قانون جديد يسمح لمديرية السجون باستثناء آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من دائرة تنفيذ هذا الأمر القضائي وحرمانهم من الاستفادة منه وتنفيذه على فئة «معتقلين جنائيين» فقط .

وتحجج «إردان» في اعتراضه إن الأسرى الفلسطينيين لن يعودوا إلى المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي لا طائل من إعادة التأهيل، عبر تأمين ظروفٍ إنسانيةٍ ملائمةٍ لذلك داخل المعتقلات وتوسيع المساحة المخصصة لكل أسير، كما أدعى بأنه ليس من الممكن تنفيذ ذلك الأمر القضائي في حدود الميزانيات الحالية والوقت المتاح.

و اقترح «اردان» لتوسيع مجال المعيشة في الزنازين والأقسام الأمنية هو نقل عدد كبير من الأسرى الأمنيين إلى الاعتقال في الخيام، وأوضحت أنه يوجد بعض الأسرى في سجن «كتسيعوت» يتم أسرهم واحتجازهم داخل خيام.

قرار بتشديد العقوبات

فى بداية العام 2017 أقر المجلس الوزاري المصغر لحكومة الاحتلال «الكابينت» سلسلة خطوات «عقابية» بحق أسرى حركة حماس، في محاولة للضغط على الحركة للإفراج عن الجنود الأسرى لديها بغزة، وتضمنت تشديد ظروف اعتقال

أسرى حماس وتقليص زياراتهم، وسحب أجهزة التلفزيون من غرف الأسرى، ومنعهم من الشراء من الكنتين .

قرار بمنع زيارات اهالي أسرى حركة حماس من قطاع غزة

في شهر يوليو من العام الماضي أصدر وزير الامن الداخلي للاحتلال «أردان» تعليمات بحرمان أهالي أسرى حماس في سجون الاحتلال من زيارتهم، وذلك في محاولة للضغط على الحركة لتقديم تنازلات في قضية الجنود والضباط المفقودين، وإرضاءا لذويهم الذين صعّدوا من ضغطهم على حكومة نتنياهو لمطالبته باستعادتهم .

حجب فضائية فلسطين

قررت مصلحة سجون الاحتلال حجب قناة «فلسطين مباشر» الفضائية عن الأسرى، وذلك مع اقتراب الإضراب المفتوح عن الطعام الذى بدأ في نيسان فى محاولة لعزل الأسرى عن العالم.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. شهد العام 2017 ، تصاعداً ملحوظاً في حالات الاعتقال، بارتفاع بنسبة 7% عن العام الذى سبقه، حيث وصلت حالات الاعتقال إلى أكثر من (6500) حالة اعتقال، مقابل (6100) حالة اعتقال خلال العام 2016.
2. واصل الاحتلال خلال العام 2017 من سياسة إصدار القرارات الادارية بحق الأسرى، حيث أصدر خلال العام (1086) قراراً إدارياً ما بين جديد وتجديد وطالت عدد من نواب المجلس التشريعي.
3. استمرار سياسة قتل الأسرى حيث ارتفعت قائمة شهداء الأسرى خلال العام ووصلت إلى (212) بارتقاء 3 شهداء جدد.
4. تصعيد واضح في استهداف الأطفال الفلسطينيين بالاعتقال والتنكيل، حيث وصلت حالات الاعتقال بين القاصرين إلى (1600) حالة، في ارتفاع بنسبه 30 % عن العام الذى سبقه، والذى شهد (1250) حالة اعتقال لأطفال.
5. صعد الاحتلال من إصدار أحكام بالمؤبد مدى الحياة بحق الأسرى، حيث أصدر (15) حكم جديد ليصل عدد المحكومين بالمؤبد في سجون الاحتلال إلى (510) أسرى.
6. استمرار سياسة القمع والتنكيل بحق الأسرى خلال العام الماضي حيث شهد (145) عملية قمع واقتحام رافقها اعتداءٌ على الأسرى وعزل بعضهم وفرض عقوبات بحقهم.
7. تراجع صحة العشرات من الأسرى نتيجة استمرار سياسة الإهمال الطبي بحقهم، وعدم تقديم العلاج والرعاية الطبية اللازمة.
8. اشتراك المؤسسة الاعلامية للاحتلال في التحريض على الأسرى، وهذا برز واضحاً خلال إضراب الأسرى في نيسان.
9. مواصلة إدارة سجون الاحتلال في فرض عقوبة العزل الإنفرادي على الأسرى لأتفه الأسباب.
10. استمرار محاكم الإحتلال في اصدار أحكام قاسية وانتقامية بحق الأسيرات الفلسطينيات والأطفال القاصرين.

11. تصاعد في استهداف الصحفيين الفلسطينيين بالاعتقال والاحتجاز والاستدعاء والتحقيق.

12. إصدار عدة قوانين وقرارات جائرة استهدفت الأسرى أبرزها، مصادقة كنيست الاحتلال على قانون إعدام الأسرى، وكذلك حرمان الأسرى الأمنيين الفلسطينيين من زيادة المساحة المخصصة للمعتقل والتي تجبر الاحتلال على توسيعها من 3 متر مربع إلى أربعة أمتار مربعة.

13. استمرار الاحتلال في استغلال المعابر التي يحتاجها أهالي قطاع غزة للتنقل والسفر والعلاج، وتحديداً معبر بيت حانون وتحويله كمصيدة لاعتقال المواطنين الفلسطينيين أو ابتزازهم للإرتباط مع الاحتلال.

14. تصاعد في استهداف الأطفال ما دون الـ 12عاماً.

15. فرض غرامات مالية باهظة على الأطفال في قاعات المحاكم بجانب الأحكام بالسجن.

16. استمرار فرض الاعتقال الإداري على النساء والأطفال.

17. استمرار اعتقال نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين حيث حيث تم رصد (14) حالة إعتقال.

18. ارتفاع ملحوظ في استهداف أهالي الأسرى والشهداء من الدرجة الأولى بالاعتقال.

19. تراجع أوضاع الأسيرات الصحية نتيجة استمرار الإهمال الطبي بحقهن.

20. قام الاحتلال خلال العام الماضي بإغلاق العديد من المؤسسات الاعلامية والاذاعات المحلية.

ثانياً: التوصيات

بعد استعراض نتائج التقرير نوصي بالآتي:

1. استمرار فعاليات التضامن مع الأسرى وإبقاء قضيتهم حية في كل الأوقات، بما يضمن وضعها كأولوية أمام المسئولين.
2. ضرورة تحرك السلطة الفلسطينية بشكل عاجل للمحاكم الدولية، لرفع قضايا على الاحتلال لانتهاكه لكل قواعد القانون الدولي ذات الصلة.
3. الاستمرار في محاولات حشد أكبر قدر من التضامن مع أسرانا وإقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتهم وإنسانيتها.
4. إيجاد حاضنة عربية مساندة لقضية الأسرى، تقوم بين الحين والآخر بتنظيم فعاليات دولية لتسليط الضوء على معاناة الأسرى وجرائم الاحتلال بحقهم.
5. قيام المؤسسات الحقوقية و القانونية بمسؤولياتها في فضح سياسات الاحتلال القمعية بحق الأسرى، واظهار مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.
6. التواصل المستمر مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والضغط عليها لكي تقوم بواجبها في الدفاع عن أسرانا، ووقف الهجمة الشرسة التي يتعرضون لها.
7. قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالضغط على الإحتلال لوقف إعتداءاته على أهالي الأسرى وذويهم وحمايتهم من اعتداءات الاحتلال خلال زيارة ابنائهم وخاصة أهالي اسرى قطاع غزة لضمان عدم تكرار ما أقدم عليه عضو الكنيست باقتحام حافلات الأهالي وتوجيه تهديدات لهم.
8. استغلال وسائل الإعلام الجديد في تنفيذ حملات إلكترونية واسعة، للتضامن مع الأسرى، وتسليط الضوء على معاناتهم ومحاولة استجلاب الدعم القانوني والإعلامي والتعاطف الدولي مع قضيتهم.
9. التركيز ليس على الجانب السياسي فقط و إنما على الجانب الإنساني في قضية الأسرى عند التواصل مع وسائل الإعلام الاجنبية، لأنها الوسيلة الأفضل لإثارة الرأي العام وكسبه لصالح التضامن مع الأسرى.
10. زيادة وتنويع العمل الإعلامي لصالح قضية الأسرى.

משטרת ישראל

TV
GAVANA